فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية
1962- 1957

أ.قن محمد

جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص

في خضم الإعداد لتفجير الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، قسم قادة الثورة الجزائرية الوطن إلى خمس مناطق وأرجأوا تنظيم الجنوب إلى وقت لاحق، لأن ذلك يتطلب مجهودات لم تكن متاحة لهم حينها. لكن هذا الإرجاء كان مصحوبا بتكليف مصطفى بن بولعيد بتأهيل مناطق جنوب الأوراس لاحتضان العمل المسلح، فبذل في ذلك مجهودا كبيرا. لكن باستشهاده تعطلت تلك المجهودات نوعا ما وبعثت من جديد في أول مؤتمر تنظيمي للثورة بوادي الصومام في 20 أوت 1956، والذي كان من أبرز نتائجه إقرار الصحراء الشرقية والوسطى كولاية سادسة مستقلة وتعيين العقيد علي ملاح (سي شريف) قائدا علها ومن ثم كان الميلاد الرسمي للولاية السادسة.

وبعد تقد مسار الثورة الجزائرية وما حققته من انتصارات سياسية ودبلوماسية، بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية وشكلت قضية الصحراء عنصرا استراتيجيا في أغلب مراحلها حاولت سلطات الاستعمار إبعادها من جدول المفاوضات عكس الوفد الجزائري الذي تمسك بها باعتبارها عنصرا مفصليا في استرجاع السيادة الوطنية. فما هي استراتيجية فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية؟ وما هي ردود فعل الثورة الجزائرية على ذلك؟

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية – الكفاح المسلح – فصل الصحراء الجزائرية – مؤتمر الصومام – المستعمر الفرنسي - الولاية السادسة.

1: سياسة فرنسا في فصل الصحراء 1957 -1962

لما شعر الاستعمار الفرنسي بدنو أجل استقلال الجزائر، أدرك القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للصحراء الجزائرية، فبدأ يعد المشاريع لبترها عن الوطن الأم، رغم أنها طيلة العهد الكولونيالي، لم تفصل عن جميع منظوماته السياسية والإدارية العسكرية[1].

عمدت السلطات الاستعمارية إلى التفكير في مخطط آخر ووضعه تدريجيا موضع التنفيذ ويتمثل في اعتماد سلسلة من التدابير تهدف من خلالها إنقاذ ما يمكن إنقاذه بتفكيك أواصر الوطن الجزائري واقتطاع ما يمكن اقتطاعه.

1 -1: الميدان السياسي: جاءت فكرة فصل الصحراء منذ الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت أهميتها الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ إذ وجدت الدول الأوروبية الكبرى (الإتحاد السوفياتي، بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى تطوير أسلحتها النووية ولم يبق لفرنسا منذ 1956 سوى الجزائر وامتداداتها الصحراوية ومنه فلا يمكن الاستغناء عنها إذا أرادت تطوير صناعاتها الحربية الاستراتيجية[2]. وأصبحت فرنسا في حاجة للفضاء الصحراوي لإجراء التجارب النووية، نظرا لشساعة الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم[3]. وانطلقت فرنسا من

قاعدة أن من يملك الصحراء يكون بيده مفتاح المغرب العربي من جهة وافريقيا السوداء من جهة أخرى ومن ثم الباب الجنوبي لأوروبا.

ومن هنا اضطرت فرنسا إلى اقتطاع الصحراء الجزائرية وبدأت بتشكيل "مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي Z.O.I.A"، والتي من مناطقها كولمب بشار قرب الحدود المغربية التي تحولت إلى قاعدة حربية ضخمة لإجراء التجارب العصرية حول القنبلة الذرية والصواريخ ففي 24 أفريل 1947 أنشأت في بشار مركزا عسكريا للتجارب الصاروخية الخاصة [4]

كما برزت الأهمية الاقتصادية للصحراء الجزائرية منذ اكتشاف الغاز الطبيعي 1954 في جبل برغة قرب عين صالح والبترول في مارس 1956 بمنطقة أجلي ثم في حاسي مسعود 12 جوان 1956[5] [6]، فبدأت تشدد قبضتها على الصحراء؛ فأنشأت وزارة خاصة بالصحراء أسندت إلى القائد العسكري ماكس لوجون (Max Lejeune) بتاريخ 5 نوفمبر 1957 يلحق المقاطعات الصحراوية بفرنسا مباشرة فأنشأت عمالتان "الواحات – الساورة" ألحقتا مباشرة بفرنسا. وفي الوقت ذاته صدر عن البرلمان الفرنسي و بتاريخ 10 جانفي 1957 قانون إنشاء "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S"، تضم بالإضافة إلى عمالتي الواحات والساورة، أقاليم كل من النيجر وتشاد وموريتانيا والسودان الفرنسي (مالي حاليا).

واعتمادا على النصوص الرسمية المنظمة للمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية مثل قانون مرسوم رقم 903/57 الصادر في 07 أوت 1957 ، فقد قسمت الصحراء الجزائرية إلى عمالتين "الواحات" و"الساورة" وتضم البلديات المختلطة بكل من كولومب بشار، البيض، الأغواط، الجلفة، غرداية، المنيعة، ورقلة، تقرت، الوادي،...إلخ. كما نظم المرسوم التقسيم الداخلي للوحدات الإدارية لكل عمالة وحدد أيضا طبيعة الإشراف الإداري عليها[7] وكان الهدف الظاهري العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تسهم في تسيرها "الجزائر، موريتانيا، السودان، النيجر والتشاد"، بينما الهدف الجوهري هو فصل صحراء الجزائر عن الشمال واعتبار الصحراء بحرا داخليا لا يخضع لأي سيادة فهو حق لجميع الدول المجاورة. و لكن حكومات بلدان افريقيا تفطنت لمستقبل هذه السياسة فلم تجاري فرنسا[8].

التجأت فرنسا بعد ذلك إلى مراسلة الدول الغربية مؤكدة أن الصحراء ستكون قاعدة عسكرية للتصدي إلى الزحف الشيوعي[9] وفتحت الحقول الصحراوية أمام الشركات المتعددة الجنسيات ومنحتها تسهيلات وامتيازات واسعة ولا مشروطة، للتنقيب واستخراج وتصدير البترول والغاز الطبيعي لفترات واسعة

وصلت حتى 50 سنة وكل ذلك من أجل كسب الحكومات الرأسمالية الكبرى في مشروعها الاستعماري بالجزائر.

1 -2: الميدان العسكري: تبنت السلطات الفرنسية استراتيجية قامت على:

- إنشاء شبكة فرق إدارية متخصصة (Sections Administratives Spécialisées).
- إنشاء شبكة واسعة من الطرق المعبدة والمسالك لتسهيل نقل وتنقل وحدات الجيش، والاستغلال السريع للثروات الباطنية في الصحراء.
- إعادة هيكلة جيوشها بالصحراء وتعديل سياستها الأمنية الشاملة هناك فضاعفت عدد قواتها بخمسة أضعاف بين 1956 -1958 فأصبح عدد جنودها ألف جندي، ليصل إلى 30 ألف في مستهل 1962.
- إسناد قيادة الجيوش إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس ابتداء من ديسمبر 1961.
- إنشاء مراكز نووية وصاروخية مثل منطقة رقان 1957 لتفجير أول قنبلة ذرية بها يوم 13 فيفري 1960.
- إنشاء مناطق محرمة بالجنوب على مسافة أكثر من 6000كم^2.

- محاصرة الثورة بجميع الوسائل (تسميم الآبار، ومنابع المياه، نشر الدوريات، الطائرات الاستكشافية...). وخاصة على الجهات المحاذية للصحراء جنوب الأطلس الصحراوي[10].
- إنشاء الحركة المناوئة بقيادة بلونيس[11]
- تحطيم متاجر السكان الصحراويين في العاصمة واعتقال 1500 عامل في البترول ونقلهم إلى محتشدات بالشمال[12].

1 -3: الجانب الدبلوماسي: سعت الآلة الدبلوماسية الفرنسية إلى تزويد عواصم العالم بالعديد من المذكرات المرفقة بالخرائط، تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر كما كان هذا السعي الحقيق مقرونا بدعاية واسعة وبعروض سخية لاستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء. وفي هذا السياق أنشأت الحكومة الفرنسية المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية، بهدف إشراك الأقطار الإفريقية المجاورة للجزائر في الخطة الاستعمارية تحت غطاء تنظيم استغلال الثروات الطبيعية للصحراء. غير أن أمواج حركة التحرر الإفريقية حالت دون ذلك[13].

وبمجيء الجنرال "ديغول" على رأس الجمهورية الخامسة 1958 ازداد تمسك فرنسا بالصحراء فأجرى في 02 جويلية 1959 تعديلا في حكومته إذ عين "لويس جوكس (Luis Jox) كاتبا للدولة لدى الوزير الأول ميشال ديبري (Michel debré)، ليختص

بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء وكلف قيشار اوليفي (Guichard Olivier) بملف الصحراء. ويظهر من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها عدد من المسؤولين الحكوميين فقد اجتمع قيشار اوليفي، ورئيس الوزراء ميشال ديبري (Michel Debré)مع الشيخ بيوض الحاج ابراهيم بن عومر 12 جوان 1959 بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل كلان كلاش (Klen Klech) وفاوضاه على ملف الصحراء لكن بدون جدوى[13].

كما زار المنطقة الوزير الأول ميشال ديبري (Michel Debré)، مرفوقا بالكولونيل الجزائري علي مراد ممثل الواحات في مجلس الأمة في أكتوبر 1959 وعقدا جلسة عمل بمقر بلدية غرداية وبحضور نائب ميزاب في المجلس الجزائري بودي محمد بن سليمان ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات وادي ميزاب السبع. وفشلت المناقشات حول فصل الصحراء.

وفي نفس السياق جاءت تصريحات الجنرال ديغول حيث قال أثناء زيارته لمدينة تقرت 1958 : "... ليفهم الذين انضموا أخيرا للحرب الأهلية، أن صفحة القتال قد طويت و تبدأ الآن صفحة التقدم ...لتحيا صحراؤنا... لتحيا فرنسا".

ومن بين المحاولات اليائسة أيضا لفصل الصحراء اتصال السلطات الفرنسية بأعيان الطوارق حيث اجتمع ميشال ديبري Michel Debré) مع الباي الحاج أخموك في تمنراست سنة 1960 لمدة

أسبوع كامل وعرض عليه تنصيبه سلطانا على كل الطوارق فرفض. ولم يقتنع الجنرال ديغول بفشل مبعوثه للطوارق فاغتنم فرصة الاحتفال بـ 14 جويلية وأرسل طائرة خاصة لاستقدام الباي الحاج أخموك لزيارة فرنسا وقابل ديغول وكرر له ميشال ديبري (Michel Debré) الطلب فكان رده "**ربما قد لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر**".

كما زار رئيس الحكومة الفرنسية ميشال ديبري (Michel Debré) المنطقة ما بين 25/23 فيفري 1961 رفقة وزير الصحراء روبير لوكور (Robert Le Cour) ومندوب المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية قيشار أوليفي (Guichard Olivier) زاروا خلالها كل مدن ورقلة، غرداية، ايجلي، تمنراست ثم بشار والقيت خلالها سلسلة من الخطب أمام عدد من الشخصيات الهامة والسكان ففي غرداية مثلا صرح ميشال ديبري (Michel Debré) بما يلي: "إن مستقبل الصحراء لهو مستقبل عظيم وفرنسا الحاضرة هنا لعازمة على البقاء". أما في بشار فقد ركز على ما يلي: " اعلموا أن فرنسا حاضرة هنا وستبقى"[14].

وفي هذا الصدد ومنذ عام 1959 كلفت سلطات فرنسا نائب صحراء الواحات حمزة بوبكر [15] بتقديم مشروعه الرامي لإقامة جمهورية صحراوية تضم ولاية الواحات والساورة. وتمكن حمزة بوبكر بدعم من السلطات الفرنسية من الاتصال بعدة شخصيات

من أعيان الصحراء. فعقد ثلاثة اجتماعات الأول في الأغواط والثاني في سانت أوجين (Saint Eugène) بالجزائر والثالث في مدينة ورقلة إذ اجتمع بحوالي 54 شخصية من الأعيان في أفريل 1961 في وقت الإستعداد لإجراء مفاوضات إيفيان بين فرنسا – GPRA ولكن هذه الاجتماعات الثلاثة باءت بالفشل لتفطن الحاضرين لهذه المؤامرة، وللدور الذي لعبه الشيخ ابراهيم بيوض في إجهاض هذه العملية حينما اتصل بالحكومة المؤقتة وأبلغها بتفاصيل المؤامرة.

ونتيجة الإخفاقات السابقة، عملت السلطات الفرنسية على تحطيم تجارة الجزائريين وتشجيع أفراد المنظمة السرية بتدمير أكثر من 90 محلا بالقنابل. وفي 5 سبتمبر 1961 داس جنود من الحركة مسجد ورقلة ثم سجن رئيس بلدية ورقلة وعدة شخصيات محلية.

2: استراتيجية الثورة التحريرية لمواجهة مشروع فصل الصحراء

لا يمكن إبراز دور الولاية السادسة بمعزل عن الاستراتيجية الشاملة لجبهة التحرير ككل في مواجهة المخطط الفرنسي، نظرا لحجم المؤامرة، حيث أضحت قضية فصل الصحراء من أعقد القضايا التي واجهتها الحكومة المؤقتة إذ تسببت في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية عدة مرات، لذلك فقد كانت مواجهة الثورة لهذه المؤامرة على عدة جبهات أو أصعدة[16].

2 -1: على الصعيد العسكري: ابتداء من سنة 1957 قام جيش التحرير الوطني بعمليات عسكرية في الصحراء ضد المصالح البترولية الفرنسية بها، فقد حرر مسؤولو الولاية السادسة قواعدهم الدفاعية والهجومية، ومن العمليات العسكرية التي قامت بها الولاية تفجيرها خط السكة الحديدية الرابط بين تقرت وسكيكدة محطة توليد الكهرباء بالأغواط يوم 13 جويلية 1957. واستكمالا للنشاط العسكري نفذ جيش التحرير الوطني في 17 أوت 1957 عملية في منطقة التنقيب عن البترول "تين السما" قرب أيجلي بأقصى الجنوب الشرقي[17]. كما تم في 21 سبتمبر 1957 تحطيم ناقلتي للبترول على بعد 5 كيلو متر من "بريان" بمنطقة حاسي الرمل قرب الأغواط فدمر عدد من الأجهزة الفنية قدرتها المصادر العسكرية الفرنسية بـ 15 مليون فرنك[18].

الهوامش:

-كانت الصحراء الجزائرية جزءا من الجزائر وفقا للقانون الفرنسي الخاص بالجزائر 1884. أنظر: المجاهد (5 -6 -1961)، عدد 97. ونصت المادة 50 من قانون الجزائر (20 نوفمبر 1947) على ضم الجنوب للشمال ودمج أقاليمه في عمالات أخرى.

أنظر: محمد بن دارة، تطور الثورة التحريرية في ناحية غرداية (1954 -1962)، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 1998 -1999.

2 - المجاهد، عدد 102 (14 -08 -1961).

3 - مجلة الأخبار العسكرية الفرنسية، عدد مارس 1956.

4 - راجع أكثر: المجاهد، عدد 101 (31 -07 -1961)، عدد 102 (14 -08 -1961).

5"الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول"، جريدة المجاهد، (10 -04 -1961)، عدد 93.

6 - للمزيد أنظر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ملفات و وثائق حول محاولات فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية، سلسلة ملتقيات، ص ص 80 -82.

7 - صرح الرئيس السنغالي "ليوبولد سنغور": .... إن حدود البد المستقل يجب أن تكون هي حدوده عندما يكون مستعمرا...". المجاهد، (17 -07 -1961)، عدد 100.

8 - المجاهد، (17 -07 -1961)، عدد 100.

9 - المجاهد، (17 -07 -1961)، عدد 100.

10 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير الملتقى الجهوي الثاني لتاريخ الثورة، الولاية السادسة"، المنعقد ببسكرة 1985.

11 - بلونيس من مواليد 1912 ببرج منايل في جبال جرجرة، كان مناضلا في حزب الشعب حاول بداية من منتصف عام 1955 تنظيم مجموعات الصدام في العاصمة مستغلا خبرة المناضلين أمام الانشقاق الذي ألم بحركة الانتصار، وتعصب لمصالي الحاج بعد قيام

الثورة وتزعم الفرق العسكرية التي تشكلها الحركة الوطنية التابعة لمصالي الحاج. أنظر:

-يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، دار الأمة الجزائر، 2004، ص 152.

12 - المجاهد، (22 -01 -1962)، عدد 113.

13 - الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945 - 1962 - مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1992 -1993، ص ص 51 -52.

14 - الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945 - 1962....، ص 85.

15 حمزة بوبكر: ولد في 15 جوان 1912 بجيري فيل (البيض) شخصية دينية علمية سياسية نشط في خدمة الاستعمار منذ سنة 1959 في إطار بما يسمى بـ "الجمهورية الصحراوية المستقلة" فكلف بالحصول على مساندة الشخصيات بمناطق الصحراء الجزائرية، كما اتجه مع بعض قادته الاستعماريين إلى النيجر في ديسمبر 1961 للدعوة إلى مشروعه الاستقلالي ففشل. مستشار عام بملحقة متليلي رئيس المجلس العام لعمالة الواحات وعضو مجلس الأمة له وسام الشرف و وسام الاستحقاق الصحراوي. ثم تولى مدير المعهد الإسلامي بباريس، أنظر: -الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945 -1962....، ص 54.

16 - التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، بسكرة، المرجع السابق، ص 41.

17 - المجاهد، عدد 10 (05 -09 -1957).

18 - المجاهد، عدد 40 (16 -04 -1959).